

ملخص قرارات الجمعية العامة العادية14 مارس 2017القرار الأولتقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31

ناقشت الجمعية العامة العادية تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، وأقرته.

القرار الثانيتقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31

أحيطت الجمعية بما جاء في تقرير مراقبي الحسابات على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

القرار الثالثالتصديق على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31

قامت الجمعية بالتصديق على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

القرار الرابعالموافقة على حساب توزيع الأرباح عن عام 2016

وافقت الجمعية على حساب توزيع الأرباح للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31. وبناء عليه وافقت الجمعية على صرف الكوبون بواقع 50 قرشاً للسهم وذلك يوم الخميس، الموافق 6 أبريل 2017. كما وافقت الجمعية على تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.

القرار الخامسإخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة الماليةالمنتهية في 2016/12/31، وتحديد مكافآتهم عن عام 2017

وافقت الجمعية على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، كما وافقت على تحديد مكافآتهم عن عام 2017 بمبلغ وقدره خمسة وسبعون ألف جنيه مصري تدفع للعضو مباشرة.



تابع ملخص قرارات الجمعية العامة العادية
14 مارس 2017

القرار السادس

تعيين مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهم عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31

بناء على توصية لجنة المراجعة وتوصية مجلس إدارة البنك، وافقت الجمعية علي:
تعيين السيد الأستاذ/ حسن بسيوني البشه – الشريك بمؤسسة حازم حسن "KPMG" (محاسبون قانونيون ومستشارون)، والسيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح – الشريك التنفيذي بمكتب "ديلويت – صالح ورسوم وعبد العزيز" محاسبون قانونيون ومراجعون" مراقبين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31، وذلك نظير أتعاب قدرها:

- 1,056,000 جم مناصفة بينهما لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة للميزانية السنوية والمراكز المالية ربع السنوية للبنك طبقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية.
- 480,000 جم مناصفة بينهما لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة للميزانية السنوية والمراكز المالية ربع السنوية المجمعة طبقاً لمتطلبات البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.

القرار السابع

الترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال عام 2017

وافقت الجمعية علي منح مجلس الإدارة ترخيصاً عاماً لتقديم تبرعات خلال عام 2017 يزيد كل منها عن ألف جنيه مصري، وتمنح وفقاً لما ورد بالمادة 101 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981.

القرار الثامن

إحاطة الجمعية العامة بالمكافأة السنوية للجانب المنبثقة من مجلس الإدارة لعام 2017

أحيطت الجمعية بقرار مجلس الإدارة بتحديد مكافأة السادة رئيس وأعضاء لجنة المراجعة لعام 2017 لتكون 72 ألف جنيه للرئيس و 60 ألف جنيه لكل عضو على أن يتحمل البنك بكافة الضرائب والرسوم المتعلقة بهذه المبالغ، وذلك وفقاً لتوصيات لجنة الحوكمة وتقدير المزايا.



تابع ملخص قرارات الجمعية العامة العادية
14 مارس 2017

القرار التاسع

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في دورته القادمة 2017 - 2019

أحاط السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب رئيس الجلسة الجمعية العامة باعتذار الأستاذ الدكتور/ محمد مدحت حساني عن ترشحه لعضوية مجلس الإدارة في دورته القادمة. ووافقت الجمعية العامة على انتخاب السادة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة (2017 - 2019)، والآتي أسماؤهم:

- السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب
- السيد الأستاذ/ جاويد أحمد ميرزا
- الأستاذ الدكتور/ شريف حسين كامل
- السيد الأستاذ/ ياسر زكي هاشم
- السيد الأستاذ/ مارك ويليم ريتشاردز
- السيد الأستاذ/ بيجان خوسرو شاهي

كما أحاط سيادته الجمعية العامة علماً بموافقة البنك المركزي المصري على انضمام السيد الأستاذ/ حسين ماجد أباطة لعضوية المجلس على أن يتم اعتمادها في اجتماع الجمعية العامة القادم.

القرار العاشر

التعامل مع الأطراف المرتبطة

وافقت الجمعية العامة على طلب إدارة البنك باستمرار التعاقد مع كل من مكتب الدكتور زكي هاشم وشركاه (محامون ومستشارون قانونيون)، والشركة المصرية للخدمات والتحصيل، وذلك لإنجاز بعض الأعمال القانونية وتنفيذ الأحكام الصادرة ضد بعض العملاء المتعثرين وتحصيل المديونيات المستحقة للبنك. وتأتي هذه الموافقة نظراً لما لهذين الكيانين من خبرة متميزة وباع طويل في هذه المجالات. ومن الجدير بالذكر، أن التعامل مع الشركة المصرية لخدمات التحصيل جاء بعد تجارب غير فعالة مع المكاتب والشركات الأخرى التي لم تتمكن من تحصيل المديونيات المتعثرة بالكفاءة المطلوبة، وقد أثبتت الشركة المصرية التزامها وأدائها المتميز في تنفيذ الأحكام وتحصيل المديونيات المستحقة، وتعظيم العائد لما فيه مصلحة البنك.

ص 3/3

